اي اوشامي او مصري او سعيدي قوله والغلط والدقة بالمال المهملة
وهما وصفان للمنزل على الاصل وقد يقال الثاني على الشيخ كعكسه
قوله والعفاقة والرقة بالراء المهملة وهما وصف للشيخ والاولى ضم لخيوط
بعضها الى بعض والثاني عدمه قوله يحمل على المقام العلي المقصور الخ
ويجب قبول المقصور بدله مالم يختلف به الغرض ومنه يعلم صحة السلم
في المقصور ابدوا ويصح في المصنوع قبل نسجه وكذا بعده ان لم يبعد
الصنع فرجد كالتوبه ويكفي في تمر وزبيب وحب نوعه ولونه وبلده
وجرمه وعتقه او حداثته ويسن ذكر كونه عتيق عام او عامين
ومطلقه يحمل على ما يسمى عتيقا عرفا وفي عسل النحل مكانه كجبلي
ورمانه كصيني ولونه كابيض ونحو ذلك قوله اي يكون المسلم فيه
معلوم القدر الخ لا حاجة الى هذا التاويل لانه يلزم من ذكر قدره الغير بطا
له ان يكون معلوم القدر اللهم الا ان يقال انما ذكره لاهل الانواع لعدوه
فتامل قوله في مكيل اي ان عد الكيل فيه ضابطا كالحنوفات مسك
ولاعوبطيخ وقثاء ما هو كرهرما من التمر ولا كحوقصب السكر ولا
كحو البقول والتبن والدريس والحطب والخشب فيتعين في ذلك الوزن
قوله في موزون منه الفقد انه فلا يصح ثمنا الا بالوزن ويصح في المكيل
وزنا وعكسه فيما ينضبط بهما كالحبوب ولا يصح الجمع بين العد والوزن
الا فيما يسهل فيه ذلك كالدبس بكسر الموحدة والخشب ولا الجمع بين الكيل
والوزن في نحو البطيخ الا اذا اريد بالوزن مثلا التقريب ونوفي الواحدة
من ذلك ويعرف ذلك فيما ياتي قوله في معدود اي كالاجار ونحوها
قوله في مزروع اي كالثياب والاراضي ولا يجوز تعيين مكيال الا ان عرف
قدره بالمعتاد قوله والثالث مذكور في قول المصنف الخ اما خالف المصنف الاسلوب
فيه لوجود اداة الشرط اولا فالفائدة ان المراد بالشرط ذكر المحل لا ما يعينه
لانه قد تقدم فتامل قوله ذكر الخ هو بلفظ المصدر او الفعل الماضي
المبني للفاعل اي العاقد تسليم المسلم فيما ذا وجد ذلك الوقت مما

يعرفه

يعرفه العاقدان او عدلان ولو من الكفار كالعبد وربيع وجمادي
يحمل على ما يليه ويحمل على اوله ان قال اليه او الى رأسه او هلاله
وعلى اخره ان قال الى فراغه او سلخه واخره فان قال فيه لم يصح العقد
ويحمل الشهر على العربي فان قيد بغيره عمل به ولا يخفاك انما ذكرناه
هو مفاد كلام المص والشم وهو غير مراد ولا يستقيم اذ ليس الشرط
ذكر وقت حلول الاجل وانما الشرط ذكر الاجل اما ايذانه كقوله موجلا
الى وقت كذا او يعلم وقت الحلول بوجود تلك الغاية فتامل وافهم
فقول الشم كشهر كذا ليس واحدا من هذين على ما ذكره المص فتامل
قوله كشهر كذا فان اجل بشهر من شهور العرب او الفرس او الروم جاز
وان اطلق حمل على الهلالي لانه عرف الشرع فان انكسر شهر حسب الباقي
بعد الاول المنكسر بالاهلة وتمم الاول ثلاثين يوما مما بعدها ولا يكفي
المنكسر بالاهلة وتمم الاول ثلاثين يوما مما بعدها ولا يكفي المنكسر
ليلا بيتا فرابتدا الاجل عن العقد قوله ان يكون المسلم فيه موجودا اي
يغلب على الظن وجود المسلم فيه في محل وجوبه وقته وجوبه
ولو بالنقل اليه من بلد اخر ولو بعيدا عنه فخرج به ما لو ظن حصوله
عند الوجوب لكن بمشقة عظيمة كفقد كثير من الباكورة فانه لا يصح
كما قاله الشيخان انه الاقرب الى كلامهم ولا ينفسخ بانقطاعه قبله او فيه
وله الخيار في الثاني قوله تسليم المسلم فيه الخ هو اظهر ما في محل الاضمار
فتامل قوله فلو اسلم فيما لا يوجد عند الحل اي بان لا يوجد اصلا
او يوجد نادرا اخذا مما مر هو الغالب والتمثيل بالرطب في الشتا يصح
ان يكون مثالا لهما فتامل قوله ان كان الموضع لا يصلح الخ فلو صلح له
ولم يكن محله من بلده الى محل التسليم مؤنة تعين موضعه وان لم
يذكر فان ذكر غيره عمل به ولو خرج الموضع عن المصلحية تعين اقرب
محل يصلح اليه وسوا السلم لحال والموجل وكفى ان يقال في بلد كذا
ويوصله الى نحو السور ويجوز الى داره مثلا وفارق في تشهر كذا كما مر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)